

لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل **وقوله** لا تنافي بين كلاميه فان مراد
من الاجماع على انبات الخبر ليس الخلق على الحاجة بل اجماع المصنفين
عليه كونه غير ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه **وقوله** وهو من الغرض
الحاجة او على انه خبر خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور **وقوله**
ولكن ان يجب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل حجة
لغير الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعندهم في باب لا يربى بالجمهور لان
العاين بان الخبر لولا وجب الحذف والجماعة العاين بان يجب
لا يثبتون خبر لا التبرئة ويرى بالخبر خبر الخبر لولا وجب التبرئة
وتكونه مجهولا لا لا يربى عليه دليل **وقوله** والمحدود المذكور للحذف غير دليل
وقوله وذلك لقوله في لاقته يوم القيامة هذه القراءة باللام معنوية
فمنه مضمومة فقامت ساكنة وسهبا بالف زائدة بين اللام والقلم كما ان
لا دونه ولا وصفوا بالف زائدة بين اللام والقلم **وقوله** لان المقطعة لا
لا تطف الا بال **في** الشرح لو قال لا يقع لغيرها الا لئلا كان احسن فان
كثر من النسخة لا يري ان ام المقطعة عاطفة **وقوله** وردده الخارسي بان
المشبه للفعل هو كونه المشترك لا المحففة والمصدر المفعول المحففة لعدم
اختصاصها بالاسم **في** الشرح يمكن ان يحجب عنه بان مشبه لكن المشتركة
للفعل من جهة اللفظ والمعنى **اما** الاول فلما فيها على الفتح كما في **اما**
الثاني فلما فيها معنى استدركت وهذا المشبه المعنوي موجود في كل الحففة
فعل شبيهة اعتبره ولم يبال بغير المشبه اللفظي **وقوله** ما ذكره المصنف
من عدم اعمال المحففة دون المشتركة فيه دلالة على اعتبار المشبه
اللفظي **وقوله** ان يكون طبق الحذف لحي في المعنى سواء كان طرفة في اللفظ
مخوفا ام غيره **وقوله** ولا يجوز زيدا مشبه **وقوله** والاضواء معني الا بالاض
المحذوف هذا اليبس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه **قال**
الشيخ عبد العزيز في شرح البرزوي في اصول الحففة الضرب اسم لفعل
بصورة محذوفة اي معلومة وهو استعجال الالة التأديب في محض صالح
للتأديب ومعني موقود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس
الايلام ولهذا الجلف لا يضرب فلانا فاضربه لجد مونه لا يجتنب
معني الايلام **وقوله** وعلى منع ليت زيدا قابرو وعمرو وكذا في كل مكان لان
الخبر المذكور ممتنع عنه ههنا وقع في اجزاء النسخ لفظه ليدغمي يستط
في بعضها والاو لا ياتي به بخلاف المصنف **في** الشرح كتابه الاجماع على
ذلك في لولولول وكان امر غريب لا يجتنب مثله من المصنف فان الخلاف
في المسئلة مشهور وكذا في التسهيل وغيره **وقوله** قلت الصواب عندك
ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى
الرحمة

وبالمجوز

الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض في الشرح
هو الذي هو الذي اختاره السهلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بتلخيص
الفكر فقال الصلاة كلها وان لونها اختلاف ما بينها راحة الى اصل واحد
ولا تظن ان لفظ الشتر ارك ولا استغفار انما مدناها العطف وتكون حسبا
ومعقولا **قال** حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لانها
على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب **وقوله** لا يخفى ان زياد
المصنف من حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حمله
عليها بمعناها الذي يليق به تعالى وهو فاضلة الخير والاحسان وقد
ذكر غير واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالاية على استعمال
الشتر في اكثر من معنى بخلاف المصنف **قال** صرنا الشريعة في كتابه على
بالوضوح في اصول الحففة ان سببا في الاية لا يجب اقرب المومنين بالله تعالى
والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى العطف
في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرن له بالحق الذي
استرادعوا له بجان هذا الكلام في غاية الرككة **فقال** انه لا بد من اتحاد معنى
الصلاة سواء كان معنى حقيقيا او معناه مجازيا **اما** الحقيقة فيقال الدعاء المراد
دائه علم ان الله يدعو فائنه بالحق الخيري النبي لئلا يكون هذا الدعاء الرحمة
فالذي قال الصلاة من الله الرحمة فقد ابد هذا الان الصلاة وضعت للرحمة
كما ذكر في قوله تعالى يجمع ويحيونه ان الحب من الله تعالى اي انما ابد
العباد طاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد
بالحبة لادبها واللام من الله تعالى ذلك ومن العبد هو **واما** الجارية
فكان رادة العطف ونحوه مما يليق بهذا المقام **ان** اختلف ذلك المعنى
لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاستدراك بحسب
الوضع ولا يتبينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه بلهم منه ان معناه
واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لان معناه مختلف وصفا انتهى **في**
الكتشاف عند قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الخ
والنعطف وضعت موضع النافعة وجمع بينها وبين الرحمة كقولنا تعالى
نافعة ورحمة ورف رحيم **قال** التفتنا الى ما اتفقا في الاجمل من ترك الصواب
ناسب ان يراد بها الحق والاعطاف **في** النافعة المنسوبة الى الله تعالى
الرحمة عليها منزلة ان يقال نافعة ورحمة والله ورف رحيم **واما** قال
ان الصلاة من الله رحمة فهو اخذ بالمعنى **وقوله** ان الصلاة ايضا تنفي عن اللفة
والاعطاف ومنه الخبر **وقوله** الثانية انما لا تعرف في العربية فاعلموا
يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذ كان الاستغفار حقيقة العرف
بن هذا وبين ما قاله المصنف انه الصواب عند ان المعنى الواحد في ذلك